مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 29 أكتوبر 2023

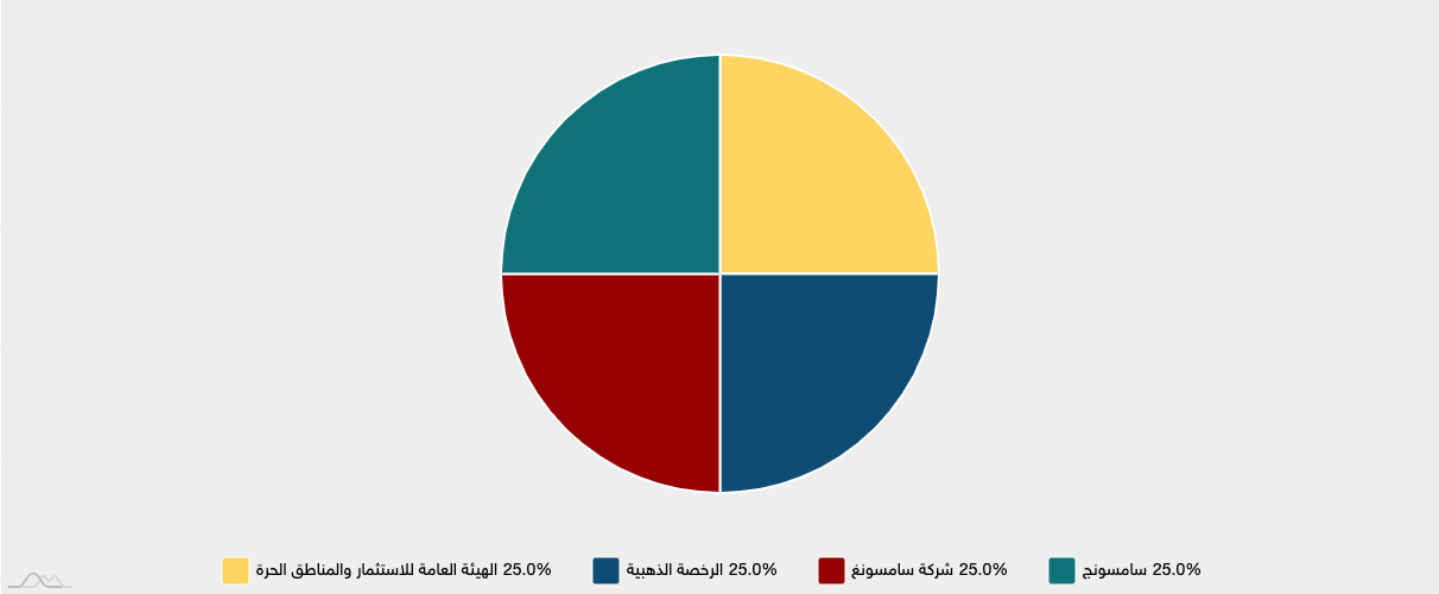

اتصالات مصرية مكثفة لوقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى

(أمني وعسكري . جريدة الشرق الأوسط)

قالت مصادر رفيعة المستوى اليوم (الأحد)، إن اتصالات مصرية مكثفة تجري مع كل الدول والأطراف المعنية دولياً وإقليمياً للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والمحتجزين بقطاع غزة، حسبما نقلت قناة «القاهرة الإخبارية» اليوم (الأحد).

وأضافت المصادر أن القاهرة تكثف اتصالاتها مع كل الأطراف الدولية لإدخال كميات كبيرة من المساعدات الإنسانية لقطاع غزة «خلال الأسبوع الحالي».

وكان وزير الخارجية المصري سامح شكري قد حذر اليوم (الأحد)، من العواقب الإنسانية والأمنية لممارسات إسرائيل للعقاب الجماعي ضد سكان غزة.

جاء ذلك خلال استقبال الوزير شكري اليوم، حاجة لحبيب وزيرة الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية والمؤسسات الثقافية الاتحادية لبلجيكا، التي تزور مصر للتشاور والتنسيق بشأن سبل التعامل مع التصعيد العسكري في غزة، ومساعي تنسيق الجهود الدولية لاحتواء الأزمة، وفق المتحدث باسم الخارجية أحمد أبو زيد.

وقال المتحدث، في بيان نشرته الوزارة عبر صفحتها بموقع «فيسبوك»، إن «الوزيرين تبادلا الرؤى والتقييم بشأن مجمل الأوضاع الميدانية والإنسانية في غزة، والحاجة الملحة لإنفاذ المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع، وضرورة التوصل إلى هدنة إنسانية تسمح بتوفير الحماية للمدنيين وتسهيل دخول المساعدات الإغاثية والإنسانية بشكل عاجل ومستدام».

وحرص الوزير شكري على الترحيب بقرار بلجيكا دعم القرار العربي بالجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكداً أن القرار الذي اتخذته بلجيكا هو القرار الصحيح، لأنه يعني دعم السلام وحقن الدماء وحماية المدنيين.

كما ناقش الوزيران المخاطر المحيطة باحتمالات توسيع رقعة الصراع، والحاجة لبذل كل الجهود الدولية والإقليمية للحيلولة دون هذا السيناريو.

وكشف المتحدث أن الوزير شكري أكد على المخاطر الجسيمة التي تكتنف مسار توسيع القوات الإسرائيلية لعملياتها البرية في غزة، مشدداً على ضرورة بذل جهود دولية منسقة والبناء على مباحثات مسؤولي الحكومات خلال قمة القاهرة للسلام، من أجل وقف الحرب الدائرة، وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين، وهو ما اتفقت معه وزيرة خارجية بلجيكا، باعتبار ذلك أولوية ملحة لضمان نفاذ المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

وأكدت وزيرة خارجية بلجيكا أيضاً على إدراك بلادها الكامل لحجم التحديات التي تتعرض لها مصر نتيجة هذه الأزمة، وتطلعها للاستماع إلى رؤية مصر بشأن سبل دعم القضية الفلسطينية وإحياء عملية السلام، باعتبار مصر هي الرائدة دائماً في جهود تحقيق السلام في المنطقة، ولديها خبرة طويلة في دعم جهود الوساطة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وذكر المتحدث أن المباحثات بين الوزيرين تناولت بشكل مستفيض تردي الأوضاع الإنسانية في غزة، حيث حذر الوزير شكري من العواقب الإنسانية والأمنية الوخيمة لسياسات إسرائيل التصعيدية ضد الشعب الفلسطيني في

غزة، لا سيما القصف المتواصل والحصار والتهجير القسري بالمخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني، مؤكداً رفض مصر القاطع لهذه الممارسات، أو لأي محاولات لتصفية القضية الفلسطينية على حساب دول المنطقة.

وأشار المتحدث إلى أن الوزيرين اتفقا على مواصلة التشاور عن كثب على مدار الأيام المقبلة للدفع نحو جهود منسقة دولياً لاحتواء الأزمة، والحيلولة دون توسيع رقعتها في المنطقة، والعمل مع جميع الشركاء الدوليين من أجل إعادة الأمل في إحياء عملية السلام بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة وفاعلة وقادرة على البقاء وتحقيق طموحات شعبها، إلى جوار دولة إسرائيل، وفقاً لرؤية حل الدولتين.

«القابضة الكويتية» ترفع حصتها في «الإسكندرية للأسمدة» إلى 75 %

(اقتصادي . جريدة الشرق الأوسط)

أعلنت «الشركة القابضة الكويتية»، الأحد، إبرام اتفاق سيتمخض عنها ارتفاع حصتها المباشرة وغير المباشرة في شركة «الإسكندرية للأسمدة» إلى 75.13 في المائة، من 69.48 في المائة.

وقالت «الشركة القابضة المصرية الكويتية»، في إفصاح لـ«بورصة مصر»، إنها وقّعت عقداً ملزماً مع إحدى الشركات الكويتية والصندوق التابع لها لشراء حصتهم البالغة 9.45 في المائة بشركة «بوابة الكويت القابضة»، وهي شركة مساهمة مقفلة، بقيمة 14.65 مليون دينار (47.5 مليون دولار)، لترتفع مساهمتها في «بوابة الكويت» من 84.89 في المائة إلى 94.34 في المائة.

وأشارت الشركة إلى أن «بوابة الكويت» تملك حصة قدرها 59.82 في المائة في «الإسكندرية للأسمدة».

وأضافت أنه سيجري تنفيذ صفقة الشراء وفقاً للقواعد المعمول بها بنظام تداول الأوراق المالية غير المُدرَجة بـ«بورصة الكويت»، سيجري الإفصاح لاحقاً فور إتمام تنفيذ صفقة الشراء.

السيسي يتابع التطورات التنفيذية لعدد من المشروعات القومية للإنتاج الزراعي

(اقتصادي . رئاسة الجمهورية)

اجتمع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي اليوم مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والسيد السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، واللواء أمير سيد أحمد مستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني، والعقيد دكتور بهاء الغنام المدير التنفيذي لجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة.

وصرح المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الاجتماع تناول متابعة التطورات التنفيذية لعدد من المشروعات القومية للإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي على مستوى الجمهورية، خاصة المشروع القومي للإنتاج الزراعي "مستقبل مصر"، إلى جانب المشروعات في منطقتي توشكي وسيناء، وفي محافظات بني سويف والمنيا والفيوم، وكذلك مشروع سنابل سونو بأسوان.

وقد اطلع السيد الرئيس في هذا الإطار على معدلات تنفيذ المراحل الحالية والمستقبلية لتلك المشروعات، بما في ذلك البنية الأساسية، ووسائل الري الحديثة، واستخدام التحول الرقمي في تطوير الإنتاجية الزراعية، وموقف محطات المعالجة والتغذية الكهربائية، والمناطق الصناعية المرتبطة بهذه المشروعات، ووجه سيادته بمواصلة العمل على استكمال مستهدفات هذه المشروعات الاستراتيجية العملاقة، في إطار خطة الدولة لمعالجة الخلل المزمن في محدودية رقعة الأراضي الزراعية من المساحة الجغرافية الكلية للجمهورية، وتحقيق طفرة نوعية في هذا الصدد تُضيف لقدرة الدولة على تحقيق الأمن الغذائي للشعب المصري، وكذلك مواصلة فتح آفاق التصدير الزراعي وتعظيم العائد منه، على النحو الذي يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات معيشة المواطنين وبناء القدرة الشاملة للدولة.

سامح شكري يبحث مع نظيريه الأردني والسعودي مستجدات التصعيد العسكري في غزة

(أمني وعسكري . أخبار اليوم)

صرّح السفير أحمد أبو زيد، المتحدث الرسمي ومدير إدارة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية، بأن وزير الخارجية سامح شكري تواصل هاتفيًا، اليوم الأحد 29 أكتوبر، مع كل من أيمن الصفدي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني، والأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية السعودي.
وأوضح السفير أبو زيد، أن الاتصالين يأتيان في إطار تنسيق الجهود العربية من أجل التعامل مع التصعيد العسكري غير المسبوق في قطاع غزة والاعتداءات المستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين، وسبل إنفاذ هدنة إنسانية فورية تحفظ أرواح الأشقاء الفلسطينيين، وتخفف من وطأة المعاناة الإنسانية المتفاقمة لسكان القطاع.

الفصائل تدعو مصر لفتح معبر رفح فورا لإنقاذ غزة من "إبادة جماعية"

(أمني وعسكري . الأناضول)

دعت الفصائل الفلسطينية مصر، الأحد، إلى فتح معبر رفح البري لنقل الجرحى وإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة لإنقاذ القطاع من "الكارثة الإنسانية وحرب الإبادة الجماعية".

ومنذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، يشن الجيش الإسرائيلي غارات مكثفة على غزة، ويواصل قطع إمدادات الماء

والغذاء والأدوية والكهرباء والوقود عن القطاع الذي تحاصره إسرائيل منذ أن فازت حركة "حماس" بالانتخابات التشريعية في 2006.

وقالت الفصائل، في بيان مشترك وصل الأناضول نسخة منه: "ندعو الأشقاء في جمهورية مصر العربية لفتح معبر رفح فورًا لنقل الجرحى وإدخال المساعدات الإنسانية وإنقاذ قطاع غزة من الكارثة الإنسانية وحرب الإبادة الجماعية".

وبوتيرة يومية، تدخل قوافل مساعدات إنسانية منذ أيام إلى غزة من معبر رفح مع مصر، لكن السلطات المحلية في القطاع ومنظمات إغاثية تقول إن المساعدات محدودة جدا ولا ترتقي إلى مستوى الكارثة الإنسانية.

ونظريا، معبر رفح هو المعبر الوحيد لغزة الذي لا تسيطر عليه إسرائيل، لكنها قصفت مرارا الجانب الفلسطيني من المعبر، وتخضع عملية دخول المساعدات لتنسيق بين مصر وإسرائيل.

وشددت وزارة الخارجية المصرية، السبت، على أنها "لم ولن تدخر جهدا من أجل سرعة نفاذ المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة الذي يتعرض للقصف الإسرائيلي منذ 22 يوما، وأن إجراءات تل أبيب "تعرقل نفاذها".

وقال متحدث الخارجية أحمد أبو زيد، إنه "على جميع الأطراف أن تدرك بما لا يدع مجالا للشك أن مصر لم ولن تدخر جهدا من أجل ضمان سرعة نفاذ المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى الأشقاء الفلسطينيين في غزة".

وأضاف أن "العراقيل الإسرائيلية هي التي تعيق نفاذ المساعدات إلى القطاع".

وأعرب المتحدث عن أسفه إزاء "المشاكل اللوجستية الرئيسية المفروضة من الجانب الإسرائيلي، التي تواجه عملية نقل المساعدات إلى القطاع".

وتابعت الفصائل: "لا زال الاحتلال الإرهابي يواصل قطع إمدادات الوقود والدواء والغذاء والماء والاتصالات والإنترنت وعزل غزة عن العالم الخارجي، في ارتكابٍ فظيع لكل المجازر والجرائم والإرهاب ضد شعبنا الفلسطيني".

وأكدت أن "مخططات الاحتلال بالتهجير باتت تحت أقدام شعبنا ووراء ظهورنا"، وأن "المقاومة نهج حياة حاضرة ومتجذرة في كل بيت فلسطيني، وستبقى الكلمة العليا لشعبنا الفلسطيني ومقاومته حتى النصر والتحرير".

ولليوم الـ23 على التوالي، يشن الجيش الإسرائيلي الأحد غارات مكثفة على غزة ويرتكب اعتداءات في الضفة الغربية؛ ما أسفر إجمالا عن مقتل 7814 فلسطينيا، بينهم 114 في الضفة، وإصابة 21693، بحسب تلفزيون "فلسطين" (رسمي) صباح الأحد.

وفي 7 أكتوبر الجاري، نفذت "حماس" هجوما على مناطق في "غلاف غزة"؛ ردا على "اعتداءات يومية إسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ومقدساته، ولاسيما المسجد الأقصى في مدينة القدس الشرقية المحتلة".

وقتلت "حماس" 1400 إسرائيلي وأصابت 5132، وفقا لوزارة الصحة الإسرائيلية. كما أسرت ما لا يقل عن 230 إسرائيليا، بينهم عسكريون برتب رفيعة، ترغب في مبادلتهم بأكثر من 6 آلاف أسير فلسطيني، بينهم أطفال ونساء، في سجون إسرائيل.

تهاوي الطبقة الوسطى في مصر.. تراجع دخل 65% من الأسر المصرية

(اقتصادي . العربي الجديد)

تراجع دخل 65% من الأسر المصرية التي يزيد دخلها على 5 آلاف دولار (نحو 155 ألف جنيه) سنوياً، وفقاً لتقديرات دولية حديثة للاقتصاد المصري.

وقدرت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، أن عدد الأسر التي سيزيد دخلها المتاح للاستهلاك على 5 آلاف دولار سنوياً (بمعدل نحو 13 ألف جنيه شهرياً) سينخفض من 34.2% من الأسر في 2022 إلى 12.1% من إجمالي الأسر في 2023، وبتراجع بلغت نسبته 65%.

كذلك تراجعت نسبة الأسر التي يصل دخلها المتاح للاستهلاك لأكثر من 10 آلاف دولار (نحو 26 ألف جنيه شهرياً) من 4.5% عام 2022 إلى 1.6% فى عام 2023، وبتراجع أيضاً بلغ نحو 65%.

وهذه الحسابات تأتي وفقاً لسعر الصرف الرسمي للعملة المحلية، حيث يدور سعر الدولار حول 30.95 جنيهاً، بينما يرتفع في السوق السوداء (الموازية) إلى نحو 45 جنيهاً، ما يرفع من نسبة الأسر التي سيتراجع دخلها عن 5 آلاف دولار.

وأكدت الوكالة، وفقاً لصحيفة "البورصة" الاقتصادية المحلية التي نشرت التقرير اليوم، أن الانخفاض الكبير يشير إلى حجم التضخم المرتفع وارتفاع تكلفة الغذاء.
وارتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في سبتمبر/ أيلول الماضي إلى 40.3%، مقابل 15% في الشهر المماثل من العام الماضي، و39.7% خلال أغسطس/ آب الماضي، و38.2% في يوليو/ تموز.

كذلك ارتفع المعدل في المدن المصرية إلى 38%، مقابل 37.4% في أغسطس، و36.5% في يوليو.

وارتفع معدل تضخم أسعار الغذاء السنوي إلى 74.5% في سبتمبر/ أيلول، مقابل 71.9% في أغسطس/ آب، وكان السبب الرئيسي لارتفاع التضخم.

وأشارت الوكالة إلى أن الوضع سيتحسن على المدى المتوسط لتعاود النسبة الارتفاع إلى 4% في عام 2027.

وقدرت الوكالة أن يصل الإنفاق الأسرى الحقيقي إلى 1.91 تريليون جنيه فى 2023، على أن يرتفع إلى 1.92 فى 2024، متوقعة نموّه بمعدل 3.5% على أساس سنوي، ليصل إلى 2.2 تريليون جنيه في عام 2027.

وقالت إن القطاع الاستهلاكي في مصر يواجه ضغوطاً؛ بسبب معدلات التضخم المرتفعة، والسياسة النقدية، ما يزيد من تكاليف الاقتراض للمستهلكين.

ونوهت "فيتش" بأنه بأسعار السوق من المتوقع أن يصل الإنفاق الاستهلاكي إلى 9 تريليونات جنيه في عام 2023، مقابل 6.5 تريليونات جنيه في 2022.

ورجحت أن يبلغ متوسط دخل الأسرة في مصر 112 ألف جنيه سنوياً عام 2023 (نحو 9.3 آلاف جنيه شهرياً) و132 ألف جنيه فى عام 2024، مقابل 91 ألف جنيه فى عام 2022. ومن المتوقع أن تستمر بالصعود حتى 177 ألف

جنيه فى عام 2027.

مصر وتركيا يبحثان مضاعفة التبادل التجاري واستخدام العملة المحلية

(اقتصادي . العربي الجديد)

يجري مسؤولون مصريون وأتراك مباحثات مكثفة لنقل العلاقات الاقتصادية بين البلدين من المرحلة الضبابية إلى آفاق أكثر رحابة ونمواً، تبدأ مطلع العام القادم.

بحث وزراء التجارة ورجال الأعمال في البلدين خلال اليومين الماضيين، زيادة حجم الاستثمارات التركية في مصر، ومضاعفة حجم التبادل التجاري إلى مستوى 20 مليار دولار، وإزالة العوائق الفنية والبيروقراطية التي واجهت المستثمرين في البلدين خلال 10 سنوات.

وأفصح السفير التركي في القاهرة صالح موتلو شي، عن سعي البلدين لاستخدام العملة المحلية في التبادل التجاري، خلال المرحلة المقبلة، منوهاً بضرورة اتفاق البنك المركزي بالقاهرة وأنقرة، على وضع الإطار الهيكلي والتنفيذي لاستخدام الجنيه والليرة، في المبادلات التجارية والمالية، ويكون واضحاً أمام رجال الأعمال، قبل تحويله إلى نظام شامل.
وأعرب السفير عن أمله في أن تساهم المبادلات بالعملة المحلية في رفع مستوى التبادل التجاري إلى 20 مليار دولار، بما يوازي ضعف حجم التبادل الجاري، والقضاء على مشكلة السعر المتعدد للجنيه في السوق الرسمية والموازية.

وأكد مشاركة السفارة التركية في دارسة معوقات الاستثمار وبحثها مع رجال الأعمال، بهدف تقديم الحلول العاجلة التي تساهم في دعم دور القطاع الخاص، وزيادة حجم التبادل التجاري.

وأوضح السفير في كلمته أمام اجتماع لمجلس الأعمال المصري - التركي الذي استأنف نشاطه، بعد توقف استمر 10 سنوات، حرص الجانب التركي على إزالة جميع المعوقات التي تواجه المستثمرين من البلدين، مع ضمان تدفقات مالية جديدة، لتنمية الاستثمارات التركية، خلال الفترة المقبلة.

وقال السفير في تصريحات خاصة لـ" العربي الجديد" إن السلطات التركية ستزيد حجم المساعدات الإنسانية إلى غزة، ونقلها من الموانئ التركية إلى العريش مباشرة، لتتولى السلطات المصرية إدخالها من معبر رفح للمحاصرين داخل القطاع، منوها بمشاركة رجال الأعمال والحكومة في تدبير كميات كبيرة من الأغذية والمواد الطبية.

من جانبه، أشار عادل اللمعي، رئيس الجانب المصري لمجلس الأعمال المصري - التركي إلى استهداف الجانبين زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من مستوى 10 مليارات دولار حالياً إلى 15 مليار دولار عام 2025، وتوسيع دائرة الشركاء بين الطرفين.

ونوه بزوال الأجواء الضبابية التي حالت دون تطور هذه العلاقات في الفترة الممتدة بين 2013 إلى 2023.

وأوضح خلال الاجتماع، أهمية زيادة حجم التعاون بين البلدين، في ظل التكامل الواضح بين مصر وتركيا في

الأنشطة الاقتصادية، مع وجود رغبة قوية من المستثمرين الأتراك في العمل بقطاعات النسيج والبتروكيماويات والسياحة، تتطلع للاستفادة من رخص العمالة والطاقة والاتفاقات متعددة الأطراف بالمنطقة.
يتطلع اللمعي إلى أن يشهد العام المقبل 2024، بداية مرحلة جديدة للتعاون بين رجال الأعمال والحكومات في البلدي، مشيراً إلى أن رجال الأعمال تحملوا كثيراً من المصاعب في فترة القطعية السياسية، بالإضافة إلى مشقة الظروف المحلية والمتعلقة بتغير سعر الصرف، وتعدد سعر العملة بالسوق المحلية.

وقال مجد الدين المنزلاوي الأمين العام لجمعية رجال الأعمال المصريين إن اللقاء السادس عشر لمجلس الأعمال المصري التركي، جاء بمناسبة مرور 30 عاماً على إنشاء المجلس، مستهدفاً الانتقال بالعلاقات الثنائية إلى آفاق جديدة، بعد الانتهاء من بحث جميع المعوقات التي واجهت المستثمرين خلال السنوات الماضية، ووضع خطط تعمل على تطوير العلاقات الاقتصادية بالأنشطة كافة التي تهم رجال الأعمال في البلدين.
وأعرب عدد من رجال الأعمال تضررهم من تعدد سعر الصرف للعملات الصعبة في السوق المحلية، بما يحملهم تكلفة هائلة في التشغيل، ويسبب تآكل الأرباح ورأسمال الشركات، داعين الحكومة إلى ضرورة حل الأزمة على وجه السرعة.

وأعرب السفير عبد الرحمن صلاح الدين سفير مصر السابق في تركيا، عن أهمية عودة الجانب التركي في تطوير صناعة النسيج مع القطاعين الخاص والعام المصري، واستئناف المفاوضات حول دخول الشركات التركية في صناعة السيارات، وخاصة الكهربائية وتحويل المناطق الصناعية التركية في مصر إلى منافذ للتصدير إلى أفريقيا والدول المجاورة، مع توظيف شركات المقاولات بالبلدين في القيام بعمليات الإعمار في ليبيا.

حضر الاجتماع ممثلو وزارات الخارجية والهيئة العامة للاستثمار والتنمية الصناعية ورئيس المنطقة الصناعية المؤهلة للاستثمار بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة QIZ، وأعضاء جمعية رجال الأعمال من البلدين.

مصر: 4 شركات في قطاعات الاتصالات والغاز والسيارات الكهربائية تتسلم الرخصة الذهبية

(اقتصادي . جريدة الشرق الأوسط)

أعلنت «الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة» في مصر، أنها سلّمت، الأحد، 4 رخص ذهبية جديدة، ليصل العدد الإجمالي لهذه الفئة من الرخص إلى 24 شركة.

وأوضحت الهيئة، في بيان صحافي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، أن «حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قام بتسليم أربع رخص ذهبية جديدة لممثلي شركات سامسونغ إلكترونيك مصر، والشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو)، والفيوم للمخازن والمستودعات، وإيجيبت سات تو».

والرخصة الذهبية هي رخصة جامعة لكل التصاريح المطلوبة لتأسيس الشركات وإدارتها وتشغيلها، يمنحها مجلس الوزراء بغرض التيسير على المستثمرين وتحسين بيئة الأعمال.

وستسهم الرخصة الذهبية، وفق البيان، في «تسريع إنشاء وتشغيل مصنع شركة سامسونغ لتصنيع الهواتف

المحمولة بمحافظة بني سويف، بتكلفة استثمارية 55 مليون دولار، بينما ستقوم الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) بزيادة طاقة مجمع غازات الصحراء الغربية، التابع لها، عبر إضافة خط إنتاج رابع بسعة 600 مليون قدم مكعب يومياً، لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي والمادة الخام من خليط الإيثان والبروبان، وزيادة إنتاج غاز البوتاجاز والمكثفات، وإنتاج البروبان التجاري المُعدّ للتصدير، وذلك بتكلفة استثمارية 380 مليون دولار».

وأضاف البيان: «ستستخدم شركة إيجيبت سات تو رخصتها الذهبية لإقامة مصنع سيارات وحافلات كهربائية بمدينة العاشر من رمضان، بتكلفة استثمارية تبلغ 300 مليون جنيه، بينما ستضخ شركة الفيوم للمخازن والمستودعات 1.3 مليار جنيه لإنشاء مخازن استراتيجية بسعة تخزينية 75 ألف بالتة».

وأكد هيبة أن «الحكومة تتجه إلى التوسع فى إصدار الرخص الذهبية (الموافقة الواحدة)، لتشمل جميع الأنشطة والشركات؛ نظراً لتأثيرها الإيجابي على مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد المصري».

وأضاف أن الرخص الذهبية، التي سلّمتها الهيئة، الأحد، «تتوزع بين أربع محافظات، ما يتفق مع خطة الحكومة لتوزيع ثمار التنمية على كل أنحاء الجمهورية؛ حتى يستفيد أكبر عدد من المواطنين من الأثر التنموي للتدفقات الاستثمارية الجديدة، من توفير فرص عمل وزيادة الدخول، وتطوير البنى التحتية للأقاليم المختلفة».

/ moasher